

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -

كلية : الحقوق والعلوم السياسية .

قسم : العلوم السياسية .



السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية تجاه الأزمة السورية

مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر

شعبة العلوم السياسية - تخصص : سياسات عامة مقارنة .

إشراف الأستاذة : سامية ربيعي .

الطالبة : نورالهدى دحدوح

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الرتبة	الصفة
مريم دماغ	جامعة أم البواقي	أستاذ مساعد"ب"	رئيسا
سامية ربيعي	جامعة أم البواقي	أستاذ مساعد"أ"	مشرفا ومقررا
عبد المالك محزم	جامعة أم البواقي	أستاذ مساعد"أ"	عضوا ممتحنا

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -

كلية : الحقوق والعلوم السياسية .

قسم : العلوم السياسية .



السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية تجاه الأزمة السورية

مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر

شعبة العلوم السياسية - تخصص : سياسات عامة مقارنة .

إشراف الأستاذة : سامية ربيعي .

الطالبة : نورالهدى دحدوح

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الرتبة	الصفة
مريم دماغ	جامعة أم البواقي	أستاذ مساعد"ب"	رئيسا
سامية ربيعي	جامعة أم البواقي	أستاذ مساعد"أ"	مشرفا ومقررا
عبد المالك محزم	جامعة أم البواقي	أستاذ مساعد"أ"	عضوا ممتحنا

إهداء :

إلى من قال لي إذا أردت أن تثبتني فقفي دون هروب ، ولا تيأسي في الطلب واعرفني صفاتك وألزميها ، وزن الأشياء بميزان النية والإخلاص ومعرفتك سلطانك .

إلى القلب الكبير " أبي الحبيب "

إلى من غرست في حب الله وحب العلم ونهضت من الفجر لترفع يديها إلى الله أن يوفقني إليك يا أمي الغالية أهدي نتاج غرسك .

وأقول لها :

لوكل جراحة مني لها لغةتتني عليك بما أوليته من حسن .

لكان مازاد شكري إذا شكرت بهإليك أزيد من الإحسان والمنن .

إلى إخوتي وأغلى ما أملك في الوجود :

أسامة وزوجته ، هاجر وزوجها ، داود .

إلى نسمة الربيع إلى اللواتي أحببتهم وأحبوني أخواتي وصديقاتي الحبيبات :

كنزة درويش ، خولة طلحي ، سهام مقراني ، كريمة زواوي ، حنان حفصي ، دليلة ناجي .

إلى من سأفتقدهم إلى من جعلهم الله لي إخوتي في الله طالبة دفعتي.

شكر:

أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير لأستاذتي الفاضلة مشرفتي: ربيعي سامية التي كانت لها الفضل بعد فضل الله فأني أرى هذا البحث النور، والتي كانت لي القدوة في الجد والعمل الدؤوب وعلى حرصها وتتبعها لخطوات هذا البحث وتشجيعها لي فلها مني فائق الاحترام والشكر والتقدير وإلى الأستاذة الذين أخذت العلم عنهم في مختلف مساري الدراسي، ولأن الإهداء أقل ما نملكه إزاء من غمرونا بالجميل ولأن الكلمات هي بعض الاعتراف بالجميل أخص بها: عبد المالك محزم، محمد حمشي، حليلة بومزبر، مبروك ساحلي، حسين قوادة، مريم دماغ، نجيم دريكش، طارق ردا ف .

المخلص :

تكاد صفة الإجماع تطبع مختلف الدراسات والتقارير التي تناولت موضوع السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية تجاه الأزمة في سوريا بأن هناك اختلاف واضح بين سياسة البلدين في إدارة هذه الأزمة. وتعنى هذه الدراسة بمحاولة إيجاد تفسيراً للاختلافات الموجودة في السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية تجاه الأزمة في سوريا. تركز هذه الدراسة على دور المحدد الجيوبولتيكي والثقافي (الديني خاصة) في السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية وتأثيرهما على توجهات البلدين الخارجية. في نهاية المطاف، تخلص الدراسة إلى أن كلتا الدولتان تسعيان للعب دور إقليمي في المنطقة، وأن كلتا الدولتان تسعيان لتحقيق مصالحها في سوريا.

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول : محددات السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية .

المبحث الأول : المحدد الجيوبولتيكي للسياسة الخارجية الإيرانية والسعودية .

المبحث الثاني : المحدد الديني للسياسة الخارجية الإيرانية والسعودية .

الفصل الثاني : تقاطعات وتجذبات السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية تجاه الأزمة

السورية .

المبحث الأول : الأزمة السورية .

المبحث الثاني : الرؤية الإيرانية للأزمة السورية .

المبحث الثالث : الرؤية السعودية للأزمة السورية .

الخاتمة

مقدمة

تعتبر السياسة الخارجية للدول من القضايا الهامة والمثيرة للجدل في عالمنا اليوم، وذلك بسبب التطورات التي طرأت على دراسة السياسة الخارجية بصفة خاصة، والعلاقات الدولية بصفة عامة فالسياسة الخارجية لأية دولة تعد تعبيراً عن مصالح دائمة إذ أن بلورة وتنفيذ هذه السياسة يكون وفق محددات متداخلة (داخلية وخارجية)، وما لهذه الأخيرة من انعكاسات على سلوكيات وتوجهات صانع القرار الخارجي. وعليه تسعى الدول بأن يكون لها دور مميز في المنظومة العالمية بين الدول وهذا ما ينطبق على السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية حيث تسعى كلا الدولتين للعب دور محوري في منطقة الشرق الأوسط وهذا ما تجلّى من خلال الأزمة السورية.

1 – إشكالية الدراسة :

تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الجوهرى التالي :

ماهي أهداف وأولويات السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية تجاه الأزمة السورية ؟

2 – تساؤلات الدراسة :

وتتدرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة التساؤلات المتمثلة في :

- (1) ما هو المحدد المؤثر في السياسة الخارجية لكل من إيران والسعودية ؟
- (2) ما هي دوافع الأزمة السورية ؟
- (3) ما الدور الذي تريد أن تلعبه إيران والسعودية من خلال التدخل في الأزمة السورية ؟

3- أهمية وأهداف الدراسة :

إن أهمية الموضوع تكمن في كونه سيسلط الضوء على السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية كدولتان تسعى كل واحدة منهما إلى لعب دور إقليمي في المنطقة، حيث تحاول كل واحدة منهما المحافظة على مصالحها من خلال تدخلها في الأزمة السورية .

وهكذا فأهمية الموضوع تكمن في محاولته معالجة قضايا السياسة الخارجية التي أضحت تطرحها المرحلة الجديدة بالتركيز على سياسات بعض دول العالم الثالث (إيران ، السعودية) تجاه الأزمة السورية وبكل ما يحمله الموضوع من خصوصيات تمس جانبا منها المراحل التاريخية والجانب الآخر العوامل الموضوعية والمصلحية .

وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في :

- (1) توسيع دائرة المعارف والمدرجات فيما يتعلق بالنظام السياسي الإيراني والسعودي .
- (2) دراسة الموضوع دراسة موضوعية بعيدة عن التحيز سواء لإيران أو السعودية .
- (3) رغبة الباحثة في وضع دراسة أكاديمية جدية تقدم إضافة جديدة ومفيدة في هذا التخصص

4 – فرضية الدراسة :

إن السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية تجاه الأزمة في سوريا هي انعكاس لمصالح البلدين.

5 – منهج الدراسة :

تعتبر المقاربة المنهجية واحدة من الوسائل الذهنية التي يعتمد عليها الباحث في تحليل الظاهرة المراد دراستها والظواهر المتصلة بها ، لذلك اقتضى البحث في موضوع السياسة الخارجية والإيرانية والسعودية تجاه الأزمة السورية الاعتماد على المناهج التالية :

المنهج التحليلي: ويكمن استعمال هذا المنهج من خلال التطرق إلى محددات السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية .

6 – هيكل البحث ومحتوياته :

عملا على تنظيم الخطوات اللازمة للوصول إلى أهداف الدراسة فقد قمنا بتقسيم البحث إلى مقدمة عامة وفصلين رئيسيين وخاتمة .

الفصل الأول : يتفرع عن هذا الفصل إلى مبحثين

المبحث الأول تناولنا فيه عن دور المحدد الجيوبولتيكي في السياسة الخارجية لكل من إيران والسعودية، أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لدور المحدد الثقافي في السياسة الخارجية للبلدين

الفصل الثاني : يتفرع عن هذا الفصل ثلاثة مباحث .

المبحث الأول تناولنا فيه الأزمة السورية (الجذور ، الأسباب ، أطراف الأزمة ، مبادرات حل الأزمة)

المبحث الثاني تناولنا فيه موقف إيران من الأزمة السورية .

المبحث الثالث تناولنا فيه موقف السعودية من الأزمة السورية .

وأخيرا الخاتمة التي ذكرنا فيها نتائج الدراسة.

الفصل الأول: محددات السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية

الفصل الأول : محددات السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية .

المبحث الأول : المحدد الجيوبولتيكي للسياسة الخارجية الإيرانية والسعودية .

المحدد الجيوبولتيكي للسياسة الخارجية الإيرانية .

المحدد الجيوبولتيكي للسياسة الخارجية السعودية .

المبحث الثاني : المحدد الديني للسياسة الخارجية الإيرانية والسعودية.

المحدد الديني للسياسة الخارجية الإيرانية .

المحدد الديني للسياسة الخارجية السعودية .

إن دراسة السياسة الخارجية لأي دولة تتطلب وضع المحددات والمتغيرات المحيطة بعملية صناعة القرار والمؤثرة على مجرى سياسة الدولة الخارجية .

لذلك سنتطرق ضمن هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين نتناول في المبحث الأول دور المحدد الجيوبولتيكي للسياسة الخارجية الإيرانية والسعودية، لنحاول في المبحث الثاني التطرق إلى دور المحدد الديني للسياسة الخارجية الإيرانية والسعودية .

المبحث الأول : المحدد الجيوبولتيكي للسياسة الخارجية الإيرانية والسعودية .

أولاً : المحدد الجيوبولتيكي .

تعرف المحددات الجغرافية على أنها :

"مجموعة من العوامل الفرعية والتي تتمثل في (الموقع ، المساحة ، التضاريس ، المناخ)، حيث تؤثر هذه العناصر على سياسة الدولة إما بشكل مباشر أو غير مباشر وهي من أكثر مقومات سياسة الدولة ثباتاً وتعد أيضاً من أبرز العوامل التقليدية المؤثرة في السياسة الخارجية للدولة" .

وفي هذا الصدد يقول نابليون " أن سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها "حيث يرى بعض الخبراء في العلاقات الدولية أن هناك علاقة وثيقة بين الجغرافيا والجغرافيا السياسية وهذا الأخير هو العلم الذي يبحث في تأثير الظروف الجغرافية الطبيعية على الدولة وعلى علاقاتها الخارجية¹وقد ظهر بعض العلماء في هذا الميدان في أواخر القرن التاسع عشر والذين اهتموا بدراسة تأثير الجغرافيا على الدولة مثل الألماني راتزل والذي تحدث عن نظرية المجال الحيوي. والآن نتطرق إلى المحدد الجيوبولتيكي لكل من إيران والسعودية .

¹ : هبة الله أحمد خميس بسيوني ، فلسفة العلاقات الدولية ، (الإسكندرية : دار الوفاء لطباعة والنشر ، 2012) ، 165.

أولا : المحدد الجيوبولتيكىللسياسة الخارجية الإيرانية:

أ – الموقع الجغرافي :

تقع إيران في الجنوب الغربي لقارة آسيا، حيث تبلغ مساحتها 1.648.000 كم² وتحدها سبع دول عبر حدودها البرية وهي كتالي :

يحدها من الشرق باكستان وأفغانستان، ومن الشمال تركمنستان وأرمينيا وأذربيجان وبحر قزوين ومن الغرب تركيا والعراق، ومن الجنوب الخليج العربي وخليج عمان¹.



وعليه فإن إيران تقع ضمن منطقة الهلال الداخلي في نظرية (قلب الأرض) التي وضعها هالفورد ماكندر الذي يقر بأنه من يسيطر على منطقة الهلال يسيطر على قلب الأرض، ويقع جزء من إيران ضمن المنطقة الإستراتيجية التي حددها فيرجريف والتي اسمها منطقة التصادم والارتباط².

¹ : آمنة أبو حجر ، موسوعة المدن الإسلامية ، (الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع ، 2010) ، 126 .

² : محمد صادق إسماعيل، من الشاه إلى نجاد ... إيران ... إلى أين؟، (القاهرة : دار العربي للنشر والتوزيع، ب.س.ط) ،

إضافة إلى ذلك فإن إيران تتمتع بإطلالتها على أهم ثلاث مسطحات مائية وهي :

الخليج العربي في الجنوب الغربي، والمحيط الهندي في الجنوب، وبحر قزوين في الشمال .

ومن ناحية أخرى فإن إيران هي دولة شبه مغلقة تحاصرها اليابسة من الشمال والشرق والغرب ولهذا السبب فهي تعتمد في اتصالها بالخارج على منطقة الخليج العربي والتي يبلغ طولها 3200 كم وقد أتاح الخليج العربي لإيران تسهيلات في الجانب الاقتصادي حيث تعد هذه المنطقة المعبر الأساسي للنفط الإيراني والذي يشكل 80 % من صادراتها إلى العالم الخارجي، وتعد أيضا المصدر الرئيسي لعملتها الأجنبية .

حيث يقول وزير الخارجية الإيراني السابق علي أكبر ولايتي والذي يبرز فيه الأهمية الخاصة لحدود إيران العربية يقول فيه :

" أنّ ساحلنا الجنوبي والخليج ومضيق هرمز هي حدودنا الإستراتيجية الأكثر أهمية، إنّ هذه المنطقة حيوية بالنسبة إلينا... لايمكن أن نكون لامبالين حيالها¹ "

إضافة إلى ذلك يعتبر مضيق هرمز منفذا بحريا هاما لإيران، فهو يقع في الشمال الغربي لها، ويصدر عبره 90 % من نفطها . ونظرا لأهميته ظهرا مجددا في قلب الصراع الدولي هذا الذي جعل إيران تهدد بغلقه*، حيث صرح الأميرال حبيب الله سياري " أن إغلاق المضيق سهل جدا للقوات المسلحة الإيرانية وهو يشبه شرب كأس ماء"، وهذا ما فتئت إيران تؤكد به بالعديد من المناورات العسكرية التي تقوم بها في المنطقة بين الحين والآخر لإثبات جهوزيتها وقدرتها على إغلاق المضيق في حالة تعرضها لضربة عسكرية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية² .

¹ : أحمد النعيمي، النظام السياسي في إيران، (الأردن : دار زهران للنشر والتوزيع ، 2014) ، 23 ، 24 .
* : أثناء الحرب الإيرانية العراقية (1980 - 1988) ، وفي 1983 عندما أعلن العراق أنه يعتزم توسيع نطاق الحرب لتشمل منطقة الخليج .

² : عز الدين سنيقرة، " إيران تدق الطبول من يستطيع إغلاق مضيق هرمز"، مجلة المجلة، عدد 1569 (2012) : 24 .

تعتبر إيران دولة ريعية حيث تعد عائدات النفط هي المصدر الرئيسي الذي يقوم عليها اقتصادها وتعتمد على عائدات صادراتها من المواد الأولية لتغطية الجزء الأكبر من إنفاقها الحكومي¹، ويشكل النفط 80% من الصادرات أي 40% إلى 50% من ميزانية الحكومة، وبحسب إحصائيات 2010 للدول التي تمتلك أكبر احتياطي للنفط فإن إيران احتلت المرتبة الثالثة²، والمرتبة الثانية في أكبر احتياطي للغاز بعد روسيا ويعد النفط هو المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه إيران في علاقاتها الخارجية فالاقتصاد الإيراني هو رهين تقلبات أسعار النفط ففي حالة انخفاض أسعار النفط فإن ذلك يؤثر على السياسة الداخلية بشكل عام والسياسة الخارجية لإيران بشكل خاص.

ولإظهار تأثير المحدد الجيوبولتيكي على إيران لابد من ربط ذلك بتطورات الأوضاع مع جيرانها العرب وغير العرب إذ تهتم إيران بعلاقاتها الحدودية مع الجمهوريات الإسلامية السوفييتية - سابقا- والتي تجد في الأراضي الإيرانية معبرا لها³، إضافة إلى الصراعات الحدودية التي تعرفها المنطقة العربية وتأثيراتها، وكذلك المشكلة الأفغانية والعراقية وتعقيداتهما وبحكم القرب الجغرافي لإيران من هذه الدول فإن كل التطورات التي تحصل سيكون لها تأثير سلبي أو إيجابي على أدائها الخارجي.

وعليه فالبعد الجيوبولتيكي هو أحد أهم المحددات الثابتة في سياسة إيران الخارجية والتي تسعى من خلاله إلى حماية أمنها القومي والذي يعد أهم أهدافها الخارجية .

¹: تامر بدوي، "الدولة الريعية في إيران: عائدات النفط النمو والتضخم"،

<http://studies.aljazeera.net/reports/2014/06/201465115628174474.htm>

²: خضير عباس أحمد النداوي، الإستراتيجية النفطية الأمريكية في دول حوض بحر قزوين، (عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2014)، 269.

³: نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، 16.

ثانيا : المحدد الجيوبولتيكي للسياسة الخارجية السعودية .

تقع المملكة العربية السعودية في الجنوب الغربي لقارة آسيا، حيث تبلغ مساحتها 2.757.092 كم² يحدها من الشمال العراق والأردن والكويت، ومن الشرق دولة الإمارات المتحدة والخليج العربي ومن الجنوب اليمن وعمان، ومن الغرب البحر الأحمر¹.



ولإظهار التأثير الجغرافي – السياسي للمملكة العربية السعودية في صنع قراراتها الخارجية لابد من ربط ذلك بتطورات الأوضاع مع جيرانها تقع المملكة في مركز المناطق الحدودية الغير مستقرة أمنيا ففي الشمال نجد أن عدم الاستقرار الأمني في العراق أصبح يشكل تهديدا للأمن القومي السعودي حيث صرح الأمير تركي الفيصل آل سعود – مسؤول جهاز الاستخبارات السعودية " إن العراق يمثل أزمة رئيسية في الشرق الأوسط سواء بالنسبة إلى دول الخليج العربي أو اللاعبين الآخرين في المنطقة وما وراءها"، أما من الناحية الجنوبية فنحدث عن الأزمة في اليمن وتأثيرها على الأمن القومي السعودي ومتمثلة من تهديدات قادمة، وهناك مياه الخليج العربي والتي كانت مسرحا للتنافس والصراع الإقليمي والدولي إلى درجة الصدام مرتين(حرب الخليج الأولى والثانية)وفي الضفة المقابلة للخليج توجد قوة كبيرة منافسة للمملكة العربية السعودية وهي:إيران والتيلاتفخي رغبتها في الهيمنة على مياه الخليج وضافه الغنية

¹: "Saudi foreign policy " the policy of principles "،

بمصادر الطاقة، أما من الجهة الشرقية فالوضع أكثر تعقيدا بسبب وجود إسرائيل المستمر على مياه البحر الأحمر، وقرب الحدود السعودية من مرمى المدافع الإسرائيلية وطائراتها الحربية، وتوظيف إسرائيل للدول المطلّة على البحر الأحمر لخدمة مصالحها كإريتريا وإثيوبيا بالإضافة إلى ذلك فإن التحالف التركي – الإسرائيلي زاد من عزلة وتطويق السعودية¹ .

إضافة إلى ذلك تعتبر السعودية دولة ريعية، حيث يعد النفط هو المصدر الأساسي لصادراتها الخارجية، إذا تحتل المرتبة الأولى في أكبر احتياطي للنفط، والمرتبة الرابعة في أكبر احتياطي للغاز حيث أن قرارات السعودية الداخلية والخارجية هي رهينة تقلبات أسعار النفط حيث يؤثر هذا الأخير بدرجة كبيرة على القرارات الخارجية التي يتخذها صانع القرار السعودي .

وبذلك فالموقع الجيوبولتيكي للمملكة العربية السعودية يفرض عليها الاهتمام بالقضايا السابقة لأن السعودية توجد في منطقة قلقة بطبيعتها وتزخر بمختلف عوامل الصراعات الحدودية والإثنية فالبيئة الإقليمية للسعودية متشابكة وبها قضايا معقدة لم تحسم لحد اليوم مما يحتم على صانع القرار التعامل مع هذه القضايا بكل احترافية وحذر لأنها تمس الأمن السعودي بالدرجة الأولى .

وعليه فالمحدد الجيوبولتيكي هو أحد أهم المحددات الثابتة في سياسة السعودية الخارجية والتي تسعى من خلاله إلى حماية أمنها القومي والذي يعد من أهم أهدافها الخارجية .

¹ : عامر مصباح ، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث – دراسة حالة المملكة العربية السعودية – ، (الجزائر : دار قرطبة للنشر والتوزيع ، 2007) ، 107 .

المبحث الثاني : المحدد الديني للسياسة الخارجية الإيرانية والسعودية .

المحدد الديني :

إن الدين هو " الالتزام بعقيدة معينة وأداء واجباتها وشعائرها وكل مايتصل بها من عبادات نحو المعبود المعترف بيه، وهو كظاهرة اجتماعية يتسم بالموضوعية والتلقائية والإلزام والعمومية"¹.

أولا : المحدد الديني للسياسة الخارجية الإيرانية .

ترتبط إيران من الناحية الدينية بالمذهب الشيعي ارتباطا ويتقا فهو المذهب الرسمي في البلاد منذ القرن السادس عشر 1501 م، فقد تشيخت إيران في عهد الشاه إسماعيل الصفوي،بواسطة مجموعة من الدعاة العرب الذين جاءوا إلى بلاد فارس من لبنان والأردن والعراق وشبه الجزيرة العربية .

وقد تجسد ذلك في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية حيث نص في المادة الثانية عشر على أن الدين الرسمي هو الإسلام والمذهب الجعفري الاثني عشر وهذه المادة تبقى إلى الأبد فهي غير قابلة للتغيير². " نص المادة "الدين الرسمي لإيران هو الإسلام، والمذهب هو المذهب الجعفري الاثنى عشرى،وهذه المادة تبقى إلى الأبد غير قابلة للتغيير"³.

ولقد اقترن الفكر الإسلامي في إيران منذ قرون طويلة بنظرية الإمامة*، وارتباطها بأهل البيت ونتيجة لحصر الإمامة في الإمام الثاني عشر الغائب المعصوم فقد اتسم الفكر الاثني عشر بالانعزال السياسي والسلبية المطلقة⁴، وذلك لعزوفهم عن بحث موضوع الحكم وإقامة الدولة في عصر الغيبة. أي قبل ظهور الإمام المهدي – نوعا من الضلالة . وفي هذا الصدد فقد قال الشيخ محمد بن أبي زينب النعماني (توفي سنة 340 هـ) " أن أمر الوصية والإمامة بعهد من الله تعالى وباختياره، لآمن خلقه ولا باختيارهم فمن اختار غير مختار الله وخالف أمر الله

¹ :ميلود العطري،"السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة مابعد الحرب الباردة"(مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية،جامعة بائنة،2007/2008)، 48 .

² : عبد الله فهد النفيسي ، إيران والخليج ... دياكتيك الدمج والنبد ،(ب . د . ب ، ب . د . ن ، ب ، س . ط) ، 8 .

*. وهي نظرية تقوم على اشتراط العصمة والنص في الإمام .

³:دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية،24.

⁴: النعيمي ، النظام السياسي في إيران ، 82 .

سبحانه، ورد مورد الظالمين والمنافقين الحاليين في ناره¹ ومع ذلك فقد حاول العلماء تطوير نظرية سياسية بديلة عن الإمامة والإمام المهدي، وذلك بافتراض أن النيابة الواقعية أو الحقيقية عن الإمام الغائب تكون في مجال الحدود، ولقد تم تطوير هذه النظرية التي ظهرت في بداية القرن الخامس الهجري لتصبح نظرية سياسية متكاملة في نهاية القرن الرابع عشر تحت اسم (ولاية الفقيه). وإن كانت هذه النظرية مرة بمراحل عديدة اختلف فيها الفقهاء في طريقة التطبيق جملة وتفصيلاً²، حيث يكمن هذا الاختلاف حول سلطات الفقيه الذي رأوه أفضل من يخلف إمامهم في شؤون القضاء وغيرها من الأمور البعيدة عن الحكم والسياسة واستمروا في تطوير أفكارهم إلى أن تكللت بولاية الفقيه كما صاغها الإمام الخميني مؤسس الجمهورية الإسلامية في إيران، حيث أن الباحث في تاريخ إيران السياسي سيلاحظ أن المحدد الديني كان له دورا بارزا في بلورة سياسة إيران خلال الحقب الماضية، والذي تجلت مظاهره في انتفاضة التبغ عام 1890 والثورة الدستورية عام 1905 وتأميم النفط في عهد مصدق 1950 — 1953، إلا أن رجال الدين لم يشاركوا مباشرة في الحكم وحافظوا على استقلالية مؤسساتهم الدينية ولكن الثورة الإيرانية عام 1979، أتاحت ولأول مرة في تاريخ إيران السياسي الفرصة لرجال الدين لمواجهة تحديات الحكم، لينتقل الفكر السياسي الشيعي من مرحلة إجازة الفقهاء لأعمال الملوك للحكم باسمهم ووكالة عنهم إلى مرحلة جديدة هي حكم الفقهاء المباشر وممارسة مهمات الإمامة بصورة كاملة³.

¹ : أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي — من الشورى إلى ولاية الفقيه —، (ب.د.ب. مكتبة النافذة، ب.د.ط)، 70.

² : ستار جبار علاي، " دور المرشد الأعلى في تحديد توجهات السياسة الخارجية"،

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=92269>

³ : الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي — من الشورى إلى ولاية الفقيه —، 90.

أ – الأفكار الايديولوجية للخميني وتأثيرها على السياسة الخارجية الإيرانية فيما بعد :

1 – رؤية الخميني للحرب :

اعتبر الخميني الحرب ظاهرة استثنائية في الحياة الإنسانية، حيث قسم الحروب إلى نوعين هما:

حروب طاغوتية : وهي حروب تدفع إليها الأنانية والشهوات الدنيوية ورغبة القوى العظمى في السيطرة على الآخرين .

حروب توحيدية : وهي حروب دفاعية للحفاظ على الاستقلال، أو جهاد يقوده المؤمنون للتوسع وإصلاح البشرية، ولقد اشترط الخميني وجود الإمام لسن هذا الجهاد ونفى الخميني إمكانية قيام حرب فيما بين المؤمنين، ولكن مع حدوث الحرب الإيرانية العراقية وقع مآزق فإما أن يتم وصف العراقيين بأنهم غير مؤمنين وإما أن نعترف بهم كمؤمنين. مما يفتح الباب لوساطة بقية الأمة الإسلامية¹.

2 – رؤية الخميني للإمبريالية والغرب :

يرى الخميني أن النظام الدولي القائم هو نظام ثنائي القطبية ينقسم بين السيطرة السوفياتية (الإمبريالية الشرقية)، والسيطرة الأمريكية (الإمبريالية الغربية)، ويرى كذلك أن الغرب هو سبب الفرقة بين المسلمين حيث يقول في هذا الصدد :

" إن الأيدي القذرة التي تبث الفرقة بين الشيعة والسنة في العالم الإسلامي لاهي من الشيعة ولا السنة إنها أيدي الاستعمار التي تريد أن تستولى على البلاد الإسلامية ونهب ثرواتها "

حيث أن الغرب تجسده الولايات المتحدة وحلفاؤها والتي وصفها بالشيطان الأكبر، ويرى أن الثورة عليهم ومهاجمة مصالحهم واجبا قوميا ودينيا لابد أن تنهض به إيران لنصرة مستضعفي الأرض، والذي عرف بعد الثورة بمبدأ " تصدير الثورة " ².

¹ : وليد عبد الناصر ، إيران – دراسة عن الدولة والثورة – ، (القاهرة : دار الشروق ، 1997) ، 56 . 57 .

² : أمل حمادة ، الخبرة الإيرانية – الانتقال من الثورة إلى الدولة – ، (بيروت : الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، 2008) ، 98 .

3 — رؤية الخميني للعالم :

قسم الخميني العالم من حيث القوة إلى قسمين هما (المستضعفون، المستكبرون)
المستضعفون : هم الذين لا يملكون القوة ويخضعون لاستغلال معسكر المستكبرين .
المستكبرين : هم الدول والشعوب التي تملك القوة وتستخدمها للسيطرة على الآخرين
واستغلالهم.

أما بالنسبة للمؤسسات المختصة في صناعة القرار الخارجي في إيران نذكر :

1 — القائد (مجلس القيادة) :

يتميز النظام السياسي الإيراني عن سائر النظم السياسية العالمية بميزة دستورية فريدة ،
ألا وهي وجود مؤسسة اسمها " الولي الفقيه" أو " المرشد الأعلى"¹، حيث يعتبر منصب القائد
في ظل الواقع المائل أعلى منصب في النظام السياسي الإيراني وله من الأهمية ما يتجاوز أهمية
سائر القوى والمؤسسات السياسية الأخرى ، إذ أنه يؤدي دوراً محورياً في عملية صنع القرار
الخارجي.

فقد حدد الفصل الثامن من الدستور الإيراني مسألة القيادة وحدود وصلاحيات القائد،
حيث منحه الدستور السيادة السياسية والدينية² .

وبحسب دستور 1979، والتعديل الذي شهده عام 1989 فإن صلاحيات ووظائف
المرشد الأعلى للثورة الإسلامية (القائد) لم تتغير .

¹ : سيدي أحمد ولد أحمد سالم ، " الولي الفقيه ... الدور والصلاحيات، "

<http://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2004/2004/10/3>

² : منصور حسن العتيبي ، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979 - 2000) ، (دبي : مركز
الخليج للأبحاث ، 2008) ، 100 .

وتحدد المادة 110 من الدستور صلاحيات ووظائف القائد والتي تتمثل في¹:

1. تعيين الأعضاء الفقهاء لمجلس صيانة الدستور .
2. تنصيب أعلى مسؤول قضائي في البلاد .
3. تولي القيادة العامة للقوات المسلحة على النحو التالي:
 - *نصب وعزل رئيس أركان الجيش .
 - *نصب وعزل القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية .
 - *تشكيل مجلس الدفاع الأعلى الوطني مؤلفا من سبعة أعضاء هم .
 - رئيس الجمهورية .
 - رئيس الوزراء .
 - وزير الدفاع .
 - رئيس أركان الجيش .
 - القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية .
 - * تعيين القوات الثلاث باقتراح مجلس الدفاع الأعلى .
 - * إعلان الحرب والصلح والتعبئة العامة باقتراح مجلس الدفاع الأعلى .

4 — إقرار رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب .

5 — عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية .

¹ : دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، 76.

6 — العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح المحكمة العليا .

وبناء على ماسبق نستخلص أن القائد يتمتع بصلاحيات واسعة في صناعة القرار السياسي في إيران سواء الداخلي أو الخارجي أما بالنسبة للقرار الخارجي فهو يمتلك آليات تعيين السياسة الخارجية وتحديد اتجاهاتها وذلك من خلال التشريع الذي يقوم به عن طريق إصدار الفتاوى . إضافة إلى ذلك فقد أصبح للفقهاء من الصلاحيات مالمالإمام (المعصوم) وما للنبي الأعظم (ص) وأصبح الفقهاء (منصوبا) و (مجعولا) و (معينيا) من قبل (الإمام المهدي) (نائبا عنه) وبالتالي فإنه قد أصبح في وضع (مقدس) لا يحق للأمة أن تعارضه أو تنتقده أو تعصي أو امره أو تخلع طاعته . أما بالنسبة لدور لرئيس الجمهورية فهو ثانوي ¹.

¹: الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي — من الشورى إلى ولاية الفقيه، 98.

ثانيا : المحدد الديني للسياسة الخارجية السعودية :

إن المتتبع لتاريخ المملكة العربية السعودية سيلاحظ أن المحدد الديني لعب دورا محوريا في التوجيه والتأثير على السياسة الخارجية للدولة وذلك من خلال رجوعنا إلى الجذور الأولى لتأسيس الدولة أين تم التحالف بين العامل الديني والعامل السياسي¹ (محمد بن عبد الوهاب محمد بن سعود) حيث يتداخل تاريخ المملكة العربية السعودية تداخلا وثيقا مع تطور حركة الإصلاح الديني والتي ظهرت في القرن الثامن عشر وهي " الحركة الوهابية "، أين اعتمدت الدولة السعودية على شرعيتها الدينية التي أسبغها عليها علماء الدين الوهابيين² وهكذا وضع الحكام السعوديون أنفسهم في موقع المدافع عن العقيدة الحقة فأسسوا دولهم الثلاث المتعاقبة على ذلك الأساس الدولة السعودية الأولى والتي تأسست سنة (1157 هـ - 1744 م) وانهارت سنة (1233 هـ - 1818م)، الدولة السعودية الثانية والتي تأسست سنة (1240 هـ - 1824 م) وانهارت سنة (1309 هـ - 1891 م) والدولة السعودية الثالثة والتي تأسست سنة (1344 هـ - 1926) وبالإضافة إلى ذلك فقد زودت الحركة الوهابية العائلة الحاكمة بالشرعية والأداة القوية لتوحيد القبائل والمناطق المختلفة تحت غطاءها وفي المقابل نجد أن رجال الدين الوهابيين استفادوا كثيرا من تحالفهم مع الدولة الناشئة، وهذا ما أعطاهم فرصة فرض رؤيتهم للمجتمع الإسلامي وذلك بواسطة كل ما وفرت له الدولة من وسائل قمعية بحوزتهم ولقد كان هذا التحالف عاملا أساسيا بالنسبة إلى بقاء الشريكين وإعادة بروزها بعد تدمير أول دولتين سعوديتين في عام 1818 - 1891 غير أن العلاقة بين الدولة والدين تغيرت مع مرور الزمن وفقد العلماء الموقع المسيطر الذي كانوا يتمتعون كمحمد بن عبد الوهاب "مؤسس الوهابية" والذي كان يسيطر على عملية صنع القرار السياسي حتى وفاته وليس الأمراء المؤسسون للمملكة، وكان نتيجة ذلك هو تطبيق مبادئ الوهابية بصرامة في الدولة المؤسسة حديثا وفي سياستها الخارجية، ولكن مع حلول عام 1792، بدأ الحكام من أسرة آل سعود يسيطرون على المجال السياسي بينما ظل العلماء المنحدرون من نسل آل محمد بن عبد الوهاب يشكلون مجموعة ضغط سيطرت على

¹ : "THE ONTOLOGICAL 'IN' SECURITY OF SIMILARITY WAHHABISM VERSUS ISLAMISM IN SAUDI FOREIGN POLICY،"

<http://www.giga-hamburg.de/en/system/files/publications/wp-263-online.pdf>

² : غيدو وشتاينبرغ ، " علماء الدين الوهابيين والدولة السعودية (من عام 1745 إلى يومنا هذا) ، في المملكة العربية

السعودية في الميزان - الاقتصاد السياسي والمجتمع والشؤون الخارجية ، تحرير . بول آرتسوغيردونمان ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013) ، 34 .

قطاعات الدين والتربية والإدارة والقضاء، حيث أصبح العلماء الشريك الأصغر في التكتل ولم يعد بإمكانهم الإصرار والضغط من أجل تطبيق العقيدة الوهابية وعليه فإن العلماء يشكلون مصدرا يستخدمه آل سعود لإضفاء الشرعية على سياستهم فالعلماء ليسوا في مكانة تسمح لهم بالتحكم في كبار صانعي القرارات المتعلقة بالسياسة التي يراها هؤلاء أساسية وفي الصدد يقول المدني :

" تتمحور مصلحة العلماء وتأثيرهم ومعهم المؤسسات المنضوية تحت لوائهم التي تمولها الحكومة، حول ثلاثة عوامل رئيسية :

1. نشر تعاليم الإسلام الوهابي في الدول الأخرى عبر بناء مدارس وجوامع وتنظيم برامج مساعدات اجتماعية .
2. إصدار الفتاوى وهي حاسمة لتبرير السياسة الخارجية السعودية .
3. قدرتهم على حضّ الحكومة لدعم الدول والمجموعات المسلمة عبر المساعدة السياسية والمالية أو لمنع المساعدات عن الأنظمة التي تخالف تعاليم الإسلام¹ .

وعليه يكمن تأثير رجال الدين في الحياة السياسية في السعودية في إصدار الفتاوى التي تسوغ وتعطي الشرعية للمواقف السياسية في السياسة الخارجية ومبايعة الملك والموافقة على اختيار ولي العهد، فقد صدرت الكثير من الفتاوى من قبل النخبة الدينية التي تبرر سلوك الدولة ومواقفها من أي قضية مطروحة في العلاقات الدولية، فقد اصدر علماء السعودية فتوى تقضي بشرعية الجهاد في أفغانستان عند غزوها من قبل الاتحاد السوفياتي (سابقا)، وفتحت السعودية أبوابها للمجاهدين ومنحت رخص جمع التبرعات في المساجد السعودية إضافة إلى المعونات الحكومية حيث لم يسجل في تاريخ السعودية أية حالة تم فيها إسقاط قرار سياسي خارجي بسبب تعبير العلماء العلنيين عن عدم موافقتهم عن عدم موافقتهم عليه .

¹: المرجع السابق ، 373 .

وعليه فالنخبة الدينية ترفع الحرج عن السياسة الخارجية السعودية عندما تتعاطى مع قضية يمكن أن تثير عليها الرأي العام في العالم العربي والإسلامي فتلجأ السلطة السياسية إلى النخبة الدينية لتمنحها الغطاء الديني لمواقفها وتعطيها الشرعية الدينية لسلوكها في المحيط الدولي ويتجلى هذا الأمر في العداوة التاريخية مع إسرائيل¹، والموقف الدينيمن اليهود في القرآن الكريم مما جعل السياسة الخارجية السعودية في موقف مجازف في حال إن هي أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل دون الرجوع إلى النخبة الدينية وطلب منها الغطاء الديني لتبرير سلوكها مع إسرائيل، وفيهذا الإطار أصدرمفتي ديار السعودية عبد العزيز ابن باز فتوى تقضي بجواز الهدنة والصلح مع إسرائيل .

أما بالنسبة للمؤسسات المختصة بعملية صنع القرار الخارجي في السعودية فإنها تنحصر في :

الملك :

يعتبر الملك مركزا للعملية السياسية في السعودية "يملك ويحكم"، فهو عمود السلطة وهو المحدد الأول للإستراتيجيات والسياسات والأهداف العامة للدولة، حيث يملك سلطات واسعة مخولة له دستوريا ووراثيا وتقليديا وهذا مانص عليه النظام الأساسي للحكم .

أما باقي المؤسسات فدورها ثانوي فهي تقوم بتنفيذ أوامر الملك والتصرف وفق الإستراتيجيات التي يحددها لها .

¹ : مصباح ، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث – دراسة حالة المملكة العربية السعودية، 82. 83 .

الفصل الثاني: تقاطعت وتجنبت دوائر السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية تجاه الأزمة السورية.

الفصل الثاني: تقاطعات وتجذبات السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية تجاه الأزمة السورية .

المبحث الأول :الأزمة السورية.

(1) بداية الأزمة السورية .

(2) أسباب الأزمة السورية.

ü أسباب سياسية .

ü أسباب اجتماعية واقتصادية .

(3) أطراف الأزمة السورية .

ü الأطراف الداخلية .

ü الأطراف الإقليمية .

ü الأطراف دولية .

(4) مبادرات حل الأزمة السورية .

ü مؤتمر جنيف 1 .

ü مؤتمر جنيف 2 .

المبحث الثاني :الرؤية الإيرانية للأزمة السورية .

(1) أسباب مساندة إيران للنظام السوري.

(2) مجالات الدعم الإيراني للنظام السوري.

ü إعلاميا .

ü اقتصاديا.

ü عسكريا.

المبحث الثالث :الرؤية السعودية للأزمة السورية .

(1) أسباب مساندة السعودية للمعارضة السورية .

(2) مجالات الدعم السعودي للمعارضة السورية .

ü الدعم الدبلوماسي .

ü الدعم العسكري.

يعتبر التنافس الإيراني السعودي على قيادة المنطقة ولعب دور إقليمي ميزة أساسية برزت في الآونة الأخيرة على السطح، ومع بداية الأزمة السورية اشتد هذا التنافس بين البلدين حيث تسعى كل دولة إلى إبراز نفسها كقوة فاعلة. وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى الحديث عن الأزمة السورية وكذلك رؤية كل من إيران والسعودية من هذه الأزمة .

المبحث الأول :الأزمة السورية

شهدت المنطقة العربية تحولات وتغييرات شاملة انطوت على عنصري المفاجئة من حيث التوقيت و من حيث انعكاسات تلك التحولات إقليمياً ودولياً، فقد اجتاحت العديد من الدول العربية ثورات شعبية(تونس، مصر، ليبيا، اليمن).استطاع بعضها اقتلاع الأنظمة الحاكمة كما في تونس،مصر،ليبيا،واليمن. وفور اندلاع الثورات العربية ضد نظمها السياسية فسر النظام السياسي في سوريا بأن ما يحدث في تلك الدول هو تعبير جماهيري رافض للسياسات الداخلية والخارجية لنظمها ، حيث صرح الرئيس بشار الأسد " أن على الحكام العرب الاستجابة لطموحات شعوبهم وان التظاهرات في مصر وتونس واليمن تطلق حقبة جديدة في الشرق الأوسط "، صرح الرئيس السوري بقله هذا مستبعداً في الوقت ذاته انتقال موجة الثورات العربية إلى سوريا¹.

1 – بداية الأزمة السورية :

بدأت هذه الأزمة في محافظة درعا، إثر الاحتجاجات التي نشبت رداً على اعتقال أطفال قاموا بكتابة شعارات تنادي بإسقاط النظام على جدار مدرستهم²، وفي خضم ذلك كانت هناك دعوة للتظاهر على الفيسبوك والتي استجاب لها مجموعة من الناشطين.إلا أن هذه الاحتجاجات تميزت بضيق نطاقها، وضمت مجموعة من المحتجين من مختلف المناطق السورية.

¹: ابتسام محمد العامري،" الأزمة السورية – قرارات في تأثيرات البعد الإقليمي"، مجلة الكوفة للعلوم القانونية

والسياسية، عدد17 (2013): 219 .

²: جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011، (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2013)، 204 .

وكانت الغاية من وراء هذه الاحتجاجات الوقوف ضد استبداد وفساد النظام، حيث كانت ردة فعل النظام من هذه الاحتجاجات فيبدي الأمر تهدة الأوضاع وإدارة الأزمة الداخلية عبر تقديم تنازلات سياسية تمثلت في: إقرار الحق القانوني في التظاهر، إلغاء قانون الطوارئ حل الحكومة السابقة وتشكيل حكومة جديدة، الدعوة إلى الحوار والحديث عن إعادة النظر في المادة الثامنة من الدستور المتعلقة بقيادة حزب البعث للدولة. إلا أن الوضع لم يدم على ذلك لاستحالة المظاهرات إلى أعمال عنف بعد تدخل رجال الأمن، لتقدم بذلك الأزمة السورية نموذجاً مختلفاً عن الثورات التي انطلقت في الدول العربية الأخرى عام 2011.

2 - أسباب الأزمة السورية :

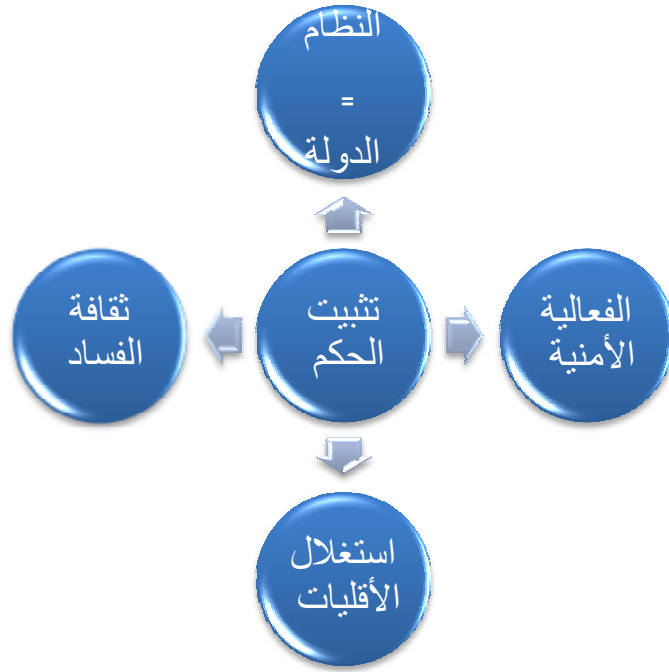
يمكن شمل الأسباب الدافعة إلى الأزمة السورية ضمن ثلاثة أسباب متداخلة ومتراصة فيما بينها.

أ - أسباب سياسية :

بعد أن استطاع الأسد الأب ومن بعده الابن المزاوجة بين وظائف الدولة ووظائف السلطة، واعتماده على بناء إستراتيجية تضمن اختزال الدولة بكليتها في النظام من خلال الاعتماد على عدة سياسات انطلاقاً من العمل على تبعية الجيش المطلقة له والهيمنة الأمنية الكاملة على الدولة، مروراً بنشر ثقافة الحزب الحاكم وصولاً إلى إحكام السيطرة على السلطات الثلاث وانتهاء بتهميش المجتمع السوري وقواه المدنية¹.

حيث أصبحت إحدى أهم مهمات السلطة المستمرة البحث الدائم عن أسباب الاستمرار في الحكم وإعاقبة أي فعل تطويري أو إصلاحي من شأنه إعادة هيكلة منظومة العمل السلطوية وربط وظائفها بخدمة المواطن وتقديمه الأمر الذي يتطلب تكريس هذه الآليات.

¹: معن فهد، "الثورة الإسلامية قصة البداية"،



فالسطة في سوريا بمجمل قطاعاتها وأدواتها تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في :

- (1) تثبيت الحكم العائلي وتفعيل الأدوات المحققة لهذا الهدف .
- (2) المراقبة والضبط الأمني لكافة المجتمع ،حيث ساهمت المؤسسات الأمنية والعسكرية والطائفية بشكل رئيس في تسيير الشأن السياسي والحكومي، وتدخلت هذه المؤسسات في البنية السورية لدرجة أنها أضحت مصدرا بالمعنى العرفي للقوانين الناطمة للمجتمع .
- (3) إعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية البينية¹، والتحكم في تفاعلاتها وربطها بقيادة ومتقنين بارزين في المجتمع السوري موالين للسلطة، بحيث تضمن السلطة هؤلاء القادة والمتقنين وبالتالي استمرار المنافع والمكاسب الفردية، وعليه تضمن السلطة بأن أي مجتمع على الصعيد العشائري أو الريفي أو المدني يجب أن يكون ضمن سقف " الوطن"، وتتأتي هذه المهمة من إدراك النظام أنه عبر سياساته البراغمية التي ينتهجها يجب أن يطبع علاقاته مع مختلف الفئات للتغلب على مشكلة فقدان الشرعية وللمحافظة على معادلة دقيقة تظهر توازنا في الحكم في كيان جمهوري شكلي .مع ضرورة عدم إتاحة الفرصة والمجال للحكم المدني من التطور التدريجي والنضج المؤسسي .

¹:المرجع السابق

4) تمكين حزب البعث الذي ساهم في فكرة الشمولية وذلك من خلال تحويل المجتمع السوري إلى مجتمع قابع تحت التخطيط السلطوي ويصبح قادرا على استتباط آليات الاستغلال والتعايش معها وكأنها قانون ناظم في الأفعال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى الثقافية .

5) إغلاق المجال السياسي والذي أصبح حكرا على العائلة الحاكمة وأعوانها .

وفيما يلي أهم المؤشرات الدالة على إنهاء السياسة كحركة وفكر وتعبير¹ :

*التفرد والإقصاء واختفاء الحياة الحزبية جراء حالة الطوارئ التي تم فرضها في عام 1963 .

*غياب الآليات الديمقراطية والحريات العامة والتوغل الأمني في كل تفاصيل حياة المواطن السوري .

*غياب التمثيل السياسي الحقيقي واستبداله بتمثيل صوري ونمطي مستندا إلى توازنات وحسابات مصلحة سلطوية وتحويل السلطة التمثيلية إلى مؤسسة حكومية يشكل فكر القائد الأساس الشرعي والتشريعي لها.

*تجديد النخب السياسية، فالمنصب السياسي أو الإداري هو لشخص عينه لمدة زمنية طويلة وذلك على أساس الولاء المطلق .

*العلاقة المختلطة بين السلطات الثلاث، فهي غير منفصلة وغير مرتبطة ببعضها بل هي هياكل دوائية لا بد منها فقط .

¹ : المرجع السابق

2 – أسباب اجتماعية واقتصادية :

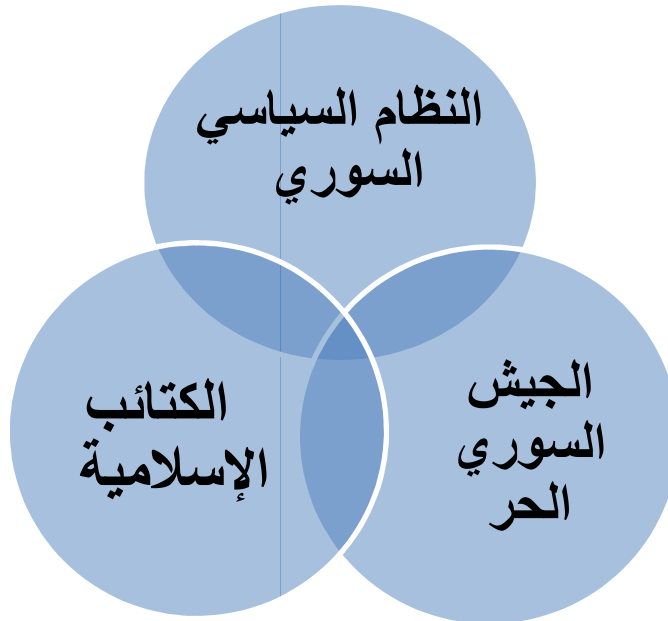
توجد مجموعة من الدوافع الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سببا في ظهور الأزمة السورية ونذكر منها¹:

- (1) الفقر واختلال عدالة التوزيع لزيادة نسبة الفقراء ،فوفق تقديرات عام 2010 فإن حوالي 7 مليون نسمة من إجمالي السكان أصبحوا تحت خط الفقر .
- (2) البطالة : وصل معدل البطالة إلى 16.5 % (حوالي 3.7 مليون نسمة عام 2009) .
- (3) القدرة الشرائية والاستهلاكية : انخفضت قدرة الناس الشرائية بحوالي 28 % خلال الأعوام العشرة الماضية.
- (4) الفساد المقنن وغير المقنن والذي اعتبر ناظما رئيسا في التعاملات الرسمية.
- (5) سجل مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف عام 2009 قيمة سالبة (0.68 -) .

3 – أطراف الأزمة السورية :

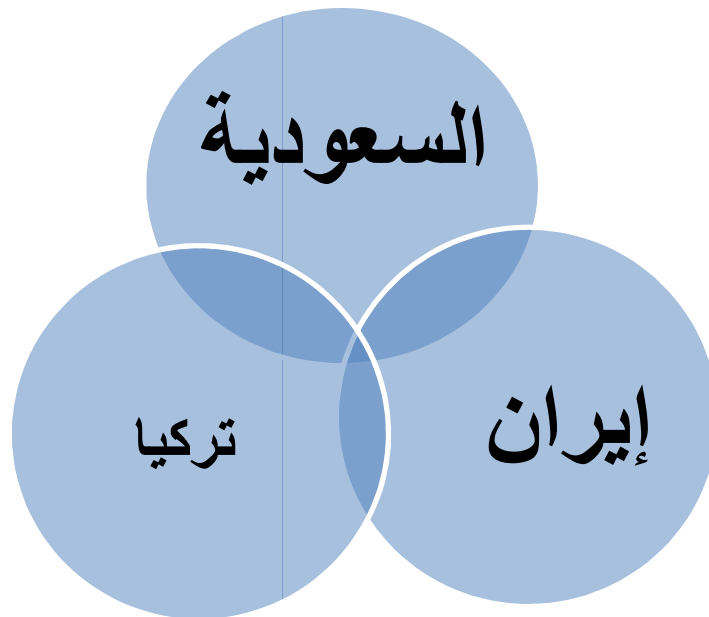
يمكن تقسيم أطراف الأزمة السورية إلى ثلاث مستويات: داخليا ، إقليميا ، دوليا :

أ – الأطراف الداخلية :

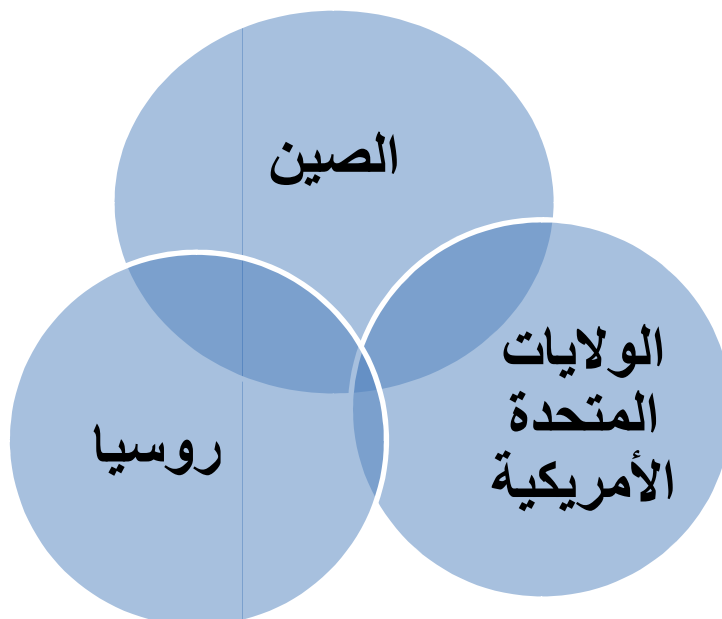


¹ : واكيم ، صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيو سياسية لأزمة 2011 ، 250 .

ب – الأطراف الإقليمية:



د – الأطراف الدولية¹:



¹ : المرجع السابق ، 251 .

4 – مبادرات حل الأزمة السورية :

عرفت الأزمة السورية العديد من المبادرات من أجل حلها سواء على المستوى العربي أو الإقليمي أو الدولي، نذكر منها :

مؤتمر جنيف 1 :

استضاف مكتب الأمم المتحدة بمدينة جنيف في سويسرا في 2012 اجتماعا ، والذي حضره كل من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ، والأمين العام لجامعة الدول العربية ، والمبعوث المشترك كوفي أنان والعديد من الدول المعنية بالأزمة السورية وفي نهاية المطاف تمخض عن هذا الاجتماع بيان يقوم على عدة مبادئ من أجل الوصول إلى حل لهذه الأزمة¹.

مبادئ مؤتمر جنيف 1 :

- (1) إيقاف متزامن للعنف .
- (2) العمل على إقامة عملية سياسية بالتفاوض بين المعارضة والسلطة .
- (3) إصدار إعلان دستوري وتشكيل حكومة كاملة الصلاحيات .
- (4) إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية بإشراف دولي .
- (5) إعادة الحياة إلى طبيعتها لجميع اللاجئين والنازحين .
- (6) القيام بأعمال الإغاثة الفورية.
- (7) الالتزام بوحدة سوريا شعبا وأرضا والمساواة الكاملة بين السوريين .

ولكن في نهاية المطاف هذه المبادئ لم يلتزم بها لا النظام السوري ولا المعارضة السورية ليبقى هذا البيان مجرد حبر على ورق .

¹: _____، "اتفاق جنيف 1"،

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/1/26/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%811>

مؤتمر جنيف 2 :

دعت الأمم المتحدة أطراف النزاع في سوريا إضافة إلى الدول المعنية بالأزمة السورية إلى حضور مؤتمر جنيف 2 والذي انعقد في مدينة مونترو السويسرية وعرف هذا المؤتمر جولتين أولى وثانية .

مواقف أطراف الصراع المحلية من جنيف 2 :

يمكن حصر مواقف الأطراف المحلية في ثلاث مجموعات رئيسية تتمثل في : النظام الحاكم، الائتلاف الوطني والجماعات الجهادية التكفيرية.

1 – النظام الحاكم :

كان موقف النظام الحاكم من المشاركة في جنيف " 2 "، قرار مركزيا وذلك لعدة أسباب نذكر منها¹ :

*إن الاتفاق الذي سيتمخض عن هذا المؤتمر لابد أن يكون في جوهره ضمان استقرار التحالف الأمني الاقتصادي والاجتماعي حسب النظام .

*أن هذه المشاركة في مؤتمر جنيف 2 هو نوع من مساندة حلفائه الروس .

*إحراج المعارضة وذلك لعدم قدرتها على فرض أي ترتيبات أمنية على الصعيد الميداني ، وهذه الخطوة تفسر إصرار النظام على وقف العنف.

¹ :.....، "مؤتمر السلام "جنيف 2 " وتحديات البيئة المحلية والإقليمية ،"

<http://www.dohainstitute.org/file/Get/d459e738-1cc1-4529-9df1-13024d905493.pdf>

2 — المعارضة السورية :

أعلن رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية أحمد الجربا قرار الهيئة العامة للائتلاف بالموافقة على المشاركة في مؤتمر جنيف 2 بعد نقاشات طويلة داخل هيئات المعارضة السورية غير الراغبة في المشاركة في مؤتمر جنيف "2" ومن الأسباب التي اتخذتها المعارضة لتبرير عدم مشاركتها في هذا المؤتمر نذكر:

*الخلاف مع هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني والمجلس الوطني السوري الذي لم يعد أحد المكونات الرئيسية للائتلاف.

*رفض الفصائل العسكرية .

ويعود قرار المعارضة للمشاركة في مؤتمر جنيف " 2 " إلى عدة أسباب نذكر منها :

*رغبت المعارضة في عدم إتاحة الفرصة للنظام وحلفائه للإنفراد باستخدام المؤتمر لأغراض دعائية وإظهار المعارضة بمظهر الرفض للحل السياسي إضافة إلى رغبتها في تلمس إمكانية فتح مسار للحل السياسي حتى لا تبقى الأزمة صراعا مسلحا قد يطول في ظل عدم القدرة على الحسم العسكري .

*إن المشاركة في المؤتمر قد تساهم في تخفيف المعاناة الإنسانية للسوريين ¹.

إضافة إلى ذلك قد تساهم المشاركة في تكريس الوجه المدني للثورة وتحول دون خلق فراغ سياسي قد تقوم بملئه قوى متطرفة .

3 — الجماعات الجهادية :

تتمثل الجماعات الجهادية في سوريا بجهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وترى هذه الجماعات في مؤتمر جنيف " 2 " أنه مؤامرة غربية على مشروع قيام الدولة الإسلامية في المنطقة وتعد المتفاوضين مجرد عملاء " عملاء للغرب " .

¹ : المرجع السابق .

2 – مواقف الأطراف الإقليمية والدولية من جنيف " 2 " .

اختلفت وجهات نظر الدول الإقليمية والدولية من المشاركة في مؤتمر جنيف " 2 "

أ – مواقف الأطراف الإقليمية :

1 – إيران :

يتوافق مؤتمر جنيف " 2 " مع أهداف إيران وأهداف النظام السوري في السعي وراء قبول دولي وإقليمي ببقاء الرئيس الأسد في السلطة بوصفه شريكا في "مكافحة الإرهاب"، وتشكيل حكومة موسعة تكفل دمج المعارضة في النظام السياسي، مع احتفاظ الرئيس الأسد بالسيطرة المطلقة على أجهزة الأمن والجيش وتقرير السياستين الخارجية والأمنية لسوريا .

2 – المملكة العربية السعودية :

حرصت المملكة العربية السعودية على أن يفضي المؤتمر إلى تشكيل هيئة حكم انتقالي بسلطات تنفيذية كاملة بما فيها الجيش وأجهزة الأمن، وبما يؤدي إلى خروج الرئيس بشار الأسد من المشهد السياسي السوري .

وعليه نستخلص أن مواقف الأطراف الإقليمية معقدة ومتعارضة على خلفية التناقضات الإيديولوجية والمصالح السياسية والإستراتيجية .

ب – مواقف الأطراف الدولية :

هنا سيتم التطرق إلى موقف الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا .

بحديثنا عن موقف كل من الولايات وروسيا سنلاحظ وجود نقطة التقاء واختلاف بين الطرفين .

أما نقطة الالتقاء فتتمثل في ¹.

¹ :المرجع السابق .

*المخاوف على مصالحها في سورية والقلق على تنامي قوة الحركات الجهادية وتأثيرها على مجمل الوضع الإقليمي ولذلك نجدهما تتفقان على ضرورة حل المسألة بالطرق السلمية عبر تطبيق بيان "جنيف 1" ومن نقاط الالتقاء كذلك بين الطرفين مسألة التخلص من الأسلحة الكيماوية

الموجودة في سوريا في 5 سبتمبر 2013 .

نقطة الاختلاف :

تجلت في مسألة مستقبل الرئيس السوري ومصيره فبينما يرى الطرف الروسي أن بقاء بشار الأسد في السلطة يفيد في محاربة الإرهاب، إلا أن الولايات المتحدة ترى أن بقاء الأسد في السلطة يشكل خطرا .

واستنادا إلى ما تم عرضه من مبادرات لحل الأزمة السورية نخرج باستنتاج من أن هذه المحاولات التي تم اقتراحها لأجل إنهاء الأزمة باءت كلها بالفشل لأنها لم تكن تسعى حقيقة من أجل الحد من الأزمة بقدر ما كان كل طرف يسعى إلى الحفاظ على مصالحه في سورية والدليل على ذلك هو استمرار هذه الأزمة والتي دخلت عامها الخامس دون إيجاد حل لها

1 .

¹: المرجع السابق .

المبحث الثاني : الرؤية الإيرانية للأزمة السورية .

إن الموقف الإيراني من الأزمة السورية لم يكن مفاجئاً بسبب طبيعة العلاقات الإستراتيجية بين البلدين والتي ترجع إلى قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979¹. حيث اتخذت إيران موقفاً مؤيداً للنظام السوري في مواجهته الانتفاضة الشعبية في سورية، وذلك منذ انطلاقها في 18 مارس 2011، وظهر هذا التأييد من خلال التبنّي الكامل لما يقوله النظام السوري بالإضافة إلى القيام بحملة إعلامية مماثلة للنموذج الإعلامي السوري، ووصف الانتفاضة الشعبية بالمؤامرة الأجنبية والتي تستهدف صمود ومقاومة سورية، من قبل الصهاينة والغرب والنظر إلى الأحداث التي تحدث في سورية على أنها فتنة شبيهة بما حدث في إيران عام 2009.

حيث أكدت إيران في أكثر من مناسبة إيمانها بقدرة الحكومة السورية على التعامل مع الأوضاع وأعلنت دعمها للإصلاحات التي أعلنها الرئيس بشار الأسد من أجل التخفيف من شدة الأزمة.

أما على الصعيد الرسمي ، فقد جاء أول تعليق رسمي على الأزمة السورية على لسان سفير إيران في دمشق أحمد الموسوي خلال مؤتمر " الصحوة الإسلامية ومواجهة الفتنة السورية " واعتبر أن هناك مؤامرة يقوم بها الأعداء ضد النظام السوري ،وقد وصف الموسوي المتظاهرين بأنهم عملاء للخارج ويتلقون أوامرهم من الأعداء للإطاحة بالنظام الممانع والمقاوم للخطط الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة وعليه يجب على الشعب الحفاظ على النظام وعدم المشاركة في المؤامرة للإطاحة به.

وفي 12 أبريل 2011 أعلن رامين مهما نباراستالمتحدث باسم الحكومة الإيرانية في مؤتمر رسمي قائلاً " أن التظاهرات الشعبية السورية مخطط غربي وعمل مدفوع من الخارج

¹: فراس أبو هلال، " إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات"،

<http://www.dohainstitute.org/file/Get/dd2ac89c-2c80-45f2-9c3e-bea1c815a6f5.pdf>

،خصوصا من الأمريكيين والصهاينة ... ووسائل الإعلام تحاول خلق تظاهرات وهمية وتضخيم مطالب فئة صغيرة ومحدودة وتصويرها على أنها مطالب شعبية ، وتظاهرات للأغلبية ولا يجب على أحد أن ينخدع بهذه اللعبة الأمريكية ... فالقوى الغربية تريد استهداف سوريا وإيران لدعمها للمقاومة " .

تبع ذلك تصريح لوزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحى قال فيه " إن الخارج يسعى لخلق بلبلة داخل سوريا لزعة البلاد¹ . "

وإضافة إلى التصريحات السابقة فقد أعلن المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية آية الله علي الخامنئي في الخطاب الذي ألقاه في ذكرى رحيل الخميني في يونيو 2011 في تبريره ازدواجية

الموقف الإيراني من الثورات العربية ومعاداة الثورة السورية ، أن هذه الثورة مخطط أمريكي صهيوني قائلاً:

" نؤيد الحركات الشعبية ، لا تلك التي تقوم بتحريك أمريكي أو صهيوني وإذا كانت هناك حركة أو ثورة بتحريك من أمريكا أو الصهاينة لإسقاط نظام أو بلد فإننا لا نقف إلى جانب هذه الحركات . "

كما وصف الحرس الثوري الأزمة السورية بأنها " مؤامرة خارجية " .

1 - أسباب مساندة إيران للنظام السوري :

(1) الرغبة في عدم فقدان التأثير الإيراني على الساحة اللبنانية بحكم الدوري السوري الذي يوفر التسهيلات الكبيرة كجسر لذلك التأثير² .

(2) توافق الموقف السوري مع الموقف الإيراني فيما يتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي .

(3) محاولة الحد من التأثير الغربي (الأمريكي) على الساحة السورية .

¹: علي حسين باكير، " الثورة السورية في المعادلة الإيرانية - التركية : المآزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة ، "

<http://www.dohainstitute.org/file/Get/78e668c5-4dfa-40ea-adae-f0d30d004972.pdf>

²: حسين عليوي وأيسر الياسري، " الأزمة السورية المواقف الإقليمية والدولية ، " مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، عدد 17 (2013) : 414 .

- (4) العمل على إعاقة اتفاق الطائف وبالتالي تقليص النفوذ السعودي على الساحة اللبنانية .
- تدخلت المملكة العربية السعودية كوسيط في الحرب الأهلية اللبنانية من أجل إنهائها وتحقيق الوفاق الوطني وبعد عقد العديد من المؤتمرات لحل هذه الحرب تم التوصل في نهاية المطاف تم التوصل إلى حل لإنهاء الحرب أطلق عليه " اتفاق الطائف " ومن ذلك الحين أصبح للملكة دور ونفوذ في الساحة اللبنانية استمر إلى اليوم ¹.
- (5) قطع الطريق على تركيا في أن يكون لها دور فاعل في الأحداث التي تقع في الساحة السورية لاحظنا في الآونة الأخيرة ازدياد الدور التركي في المنطقة والذي يطمح إلى لعب دور إقليمي وبرز هذا الدور من خلال تدخله في العديد من الأزمات التي حدثت، وعليه فإن هذا التحرك أصبح عامل تهديد لإيران والتي تسعى للحفاظ على دورها ونفوذها في الساحة السورية ففي حالة تدخل تركيا فإن ذلك يؤثر على مصالحها .
- (6) الخوف من تبعات سقوط نظام بشار الأسد وبالتالي انهيار المشروع الإيراني الإقليمي بأكمله في حال سقوط بشار الأسد فإن هذا سينيهي نفوذها في بعض المناطق ويقلصه إلى حد كبير في مناطق أخرى ويمتد من فلسطين مرورا بلبنان إلى العراق .

¹: منصور بن عبد الله المنصور، " كيف تأهلت السعودية لإنهاء حرب لبنان باتفاق الطائف ،"

<http://archive.aawsat.com/leader.asp?article=67560&issueno=8395>

2 – مجالات الدعم الإيراني لسوريا :

بعدما أعلنت طهران موقفها صراحة من الأزمة السورية ،شرعت في دعم نظام بشار الأسد بمختلف الوسائل وعلى مختلف الأصعدة ،وذلك بما ينسجم مع إستراتيجية النظام السوري والتي تقوم على ثلاث دعائم أساسية: إعلاميا ،اقتصاديا، وعسكريا.

1 – إعلاميا :

تحركت وسائل الإعلام الإيرانية بالتزامن مع شبكة إعلامية عربية (تضم عددا من القنوات والصحف والإذاعات والمحليلين تدور في فلك النظام الإيراني والسوري، وخاصة اللبنانية منها كقناة " المنار " التابعة لحزب الله وقناة "NBN" التابعة " لحركة أمل ") وبعض الصحف المحسوبة على هذا الخط، وذلك بهدف :

أ – تجريد الانتفاضة من مصداقيتها بربطها بأطراف أخرى :

حيث قامت العديد من وسائل الإعلام الإيرانية بوصف المنتفضين السوريين بأنهم محرضون وإرهابيون، وقامت ببث الاعترافات التي نقلها الإعلام السوري لبعض الأفراد الذين ألقى النظام السوري القبض عليهم وهم يعترفون ب "عمالتهم لإسرائيل"، إضافة إلى ذلك قامت وسائل الإعلام الإيرانية(الناطقة بالفارسية والعربية) بربط الأزمة السورية بعصابات مسلح، ومن ثم بالسلفيين والإرهابيين وبعدها بالإخوان والمتطرفين، وعملاء إسرائيل، ومنفذي الأجندة الأمريكية وبالمخابرات الأردنية والسعودية والتركية وبعض الجهات اللبنانية كمجموعة الحريري وتيار المستقبل¹.

ب – تخويف الأقليات من التطرف القادم :

وكان هذا التخويف عبر مساعدة النظام السوري في حملة إعلامية مباشرة تتعلق بالفتنة الطائفية وتخويف المسيحيين والدروز من المسلمين السنة ، وداخل السنة من الإخوان المسلمين والتطرف الذي ستواجهه هذه الأقليات في حالة سقوط النظام السوري ووصول هؤلاء إلى السلطة ، بالإضافة إلى استنهاض العامل المذهبي "الشيوعي" إقليميا للمساعدة في هذه الحملة .

¹: حسين باكير ،"الثورة السورية في المعادلة الإيرانية – التركية : المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة"،

ج - ترسيخ نظرية المؤامرة وإرباك الوضع العام :

ركز القائمون على الحملات الإعلامية الموالية للنظام السوري ، على الترويج لنظرية المؤامرة بمزج بعض المعطيات الحقيقية من تجارب أخرى مع كثير من الدعاية غير الصحيحة . مثال : قناة المنار اللبنانية التابعة لحزب الله .

2 - اقتصاديا :

قام النظام الإيراني بتوجيهات مباشرة وفورية من المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي بصرف ثلاثة مليارات دولار للأسد كمحنة مباشرة عند بدء الاحتجاجات الشعبية في الأشهر الثلاثة من عمر هذه الأزمة تلاها قرار بتخصيص تسعة مليارات دولار بصفة عاجلة ومن دون أي شروط للنظام السوري لدعمه في مواجهة الثورة الشعبية إضافة إلى منحه 290 برميل نفط يوميا مجانا .

وبموازاة ذلك، نقلت تقارير إعلامية(صحيفة الشرق الأوسط)عن قيام طهران بالضغط على بغداد (حكومة المالكي) لتزويد دمشق بنحو عشرة مليارات دولار كدعم إضافي يتم تحويلها تحت غطاء عقد اتفاقيات اقتصادية جديدة وتفعيل اتفاقيات أخرى قديمة مع سورية ، ومن ضمنها ثلاث اتفاقيات في مجالات الصحة والتجارة والاستثمار حيث قامت كل من إيران والعراق وسوريا بتوقيع اتفاقية للغاز بقيمة عشرة مليارات دولار في 2011¹ .

3 - عسكريا :

مع حلول شهر أفريل 2011، بدأت العديد من التقارير المحلية والإقليمية والدولية ترصد تلقي النظام السوري الدعم العسكري من نظيره الإيراني، حيث قامت طهران بمد النظام السوري بأسلحة وعتاد للمراقبة والقتال وتقاطعت هذه المعلومات مع إعلان السلطات التركية اعتراضها لشحنات أسلحة كانت متجهة من إيران إلى دمشق ،كما زود النظام الإيراني حليفه السوري بالتكنولوجيا اللازمة لمراقبة البريد الإلكتروني(أجهزة الهاتف ، ووسائل التواصل

¹ : "، إيران تجبر المالكي على دعم الأسد بـ 10 مليارات دولار ،"

<http://islaammemo.cc/akhbar/arab/2011/08/02/131127.html>

الاجتماعي) انطلاقاً من الخبرات الكبيرة التي يمتلكها ولاسيما في أعقاب قمع الاحتجاجات التي حدثت في 2009، حيث أنفقت إيران ملايين الدولارات لإنشاء جيش إلكتروني لتعقب المعارضين على الإنترنت .

وتحدثت العديد من التقارير عن إرسال خبراء إيرانيين في مجال مكافحة الانتفاضة الشعبية إضافة إلى خبراء في مجال الإنترنت والاتصالات لتقديم العون اللازم للنظام السوري في هذه المجالات. كما ذكرت تقارير إيرانية معارضة أن النظام أرسل بعض الوحدات الخاصة التي تضم مستشارين وخبراء من الحرس الثوري وتقنيين وعسكريين وأمنيين متخصصين بمواجهة الثورات

إضافة إلى دعم النظام السوري بالعتاد والأ¹سلحة أيضا.

¹:المرجع السابق .

المبحث الثالث : الرؤية السعودية للأزمة السورية .

إن الموقف السعودي من الأزمة السورية لم يكن مفاجئاً وذلك بسبب توتر العلاقات بين البلدين في الآونة الأخيرة بسبب الاختلاف في وجهات النظر حول العديد من القضايا العربية وعليه عرف الموقف السعودي ثلاث مراحل زمنية تميزت بتحول نوعي في العلاقات بسبب تصاعد الأحداث وطريقة مواجهة بشار الأسد للأزمة وتتمثل هذه المراحل في ¹:

1 – المرحلة الأولى (منذ اندلاع الاحتجاجات في مارس إلى أوت 2011).

تميز الموقف السعودي خلال الخمسة الأشهر الأولى من اندلاع الأزمة السورية بالحدز فاكثري بالدعوة للحوار وتقديم النصح والمشورة للرئيس بشار الأسد بهدف الخروج من الأزمة والحد من اتساع دائرة العنف وهو ما تجلى على أرض الواقع في تبادل الاتصالات بين الملك السعودي الرئيس السوري في 28 مارس 2011 من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة .

2 – المرحلة الثانية (أوت 2011 - جانفي 2012).

تميزت هذه المرحلة بتغير الموقف السعودي من الأزمة السورية وبرز هذا التغيير من خلال تغيير اللهجة السعودية مما يجري في سوريا، فقد صرح العاهل السعودي الملك عبد الله يوم 7 أوت 2011 " أن ما يجري في سوريا أمر غير مقبول وأكبر من أن تبرره الأسباب" ²، حيث طلب من الرئيس بشار الأسد إيقاف آلة القتل وسفك الدماء مشددا على أن بلاده عليها مسؤولية تاريخية نحو أشقائها فكانت أول خطوة قام بها الملك السعودي هي استدعاء سفيره في دمشق يوم 8 أوت 2011 للتشاور معه حول ما يجري في سوريا .

3 – المرحلة الثالثة (جانفي 2012 إلى يومنا هذا) .

¹: الحسن عمر، "دول الخليج والأزمة السورية: مستويات التحرك وحصيلة المواقف"،

<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/201262873127604373.htm>

²: المرجع السابق .

تميز الموقف في هذه المرحلة بتصعيد اللهجة حيث قام الملك عبد الله بتوجيه انتقادات إلى الفيتو الروسي-الصيني المزدوج. وقد أشار إلى خيبة أمل السعودية واهتزاز ثقة العالم في الأمم المتحدة، واستهجن الاتهامات الروسية للسعودية بدعم الإرهاب في سوريا .

وفي يوم 5 مارس 2012 صرح وزير الخارجية سعود الفيصل قائلاً " أن المملكة تحرص على التعامل مع الأزمة السورية وفق قواعد الشرعية الدولية وعبر مجلس الأمن المعني بحفظ الأمن والسلم الدوليين. علاوة على أن الملك عبد الله أجرى اتصالاً مع الرئيس الأسد يحذره خلالها من خطورة مساره، وطالبه بالتخلي عن السلطة في حالة عجزه عن القيام بعمليات الإصلاح ".

ومع استمرار العنف في سوريا أعلن الملك عبد الله يوم 25 فيفري 2012 أنه لا جدوى من الحوار مع الرئيس السوري. وكنتيجة لهذا الموقف فإن السعودية دعت على لسان وزير خارجيتها سعود الفيصل وذلك على هامش المنتدى الأمريكي يوم 30 مارس 2012 إلى تسليح المعارضة السورية وتم تكرير هذه الدعوة في 2 أبريل 2012 .

واستمرت السعودية في موقفها هذا إلى غاية انعقاد مؤتمر جنيف²، حيث يقول وزير الخارجية سعود الفيصل "أن الأزمة السورية تعتبر على أنها من أخطر الكوارث في التاريخ الحديث ... ويأتي موقف المملكة تأكيداً على نهجها واستمرار سياستها الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للأزمة ... وحتى تتمكن سوريا من الخروج من أزمتها فإننا نرى أن الحل المنشود يرتكز على العناصر التالية:

* الانسحاب الفوري لكافة القوات والعناصر الأجنبية من الأراضي السورية بما في ذلك (قوات الحرس الثوري الإيراني وميليشيات حزب الله ¹).

* فك الحصار على المدن والقرى السورية ووقف القصف الجوي والمدفعي الذي يشنه النظام .

* إيجاد مناطق وممرات آمنة لإيصال الاحتياجات الإنسانية للسوريين وتكون بإشراف دولي يضمن ذلك .

¹: قناة الإخبارية السعودية، كلمة الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية في جنيف 2،

. 2015/ 4/5. <https://www.youtube.com/watch?v=5Za4CM72rGM>

*إطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين لدى النظام .

1 - أسباب مساندة المملكة العربية السعودية للمعارضة السورية .

يوجد العديد من الأسباب التي دفعت بالمملكة العربية السعودية إلى مساندة المعارضة السورية نذكر منها:

(1) فك الارتباط السوري على الساحة اللبنانية .

إن لسوريا دور ونفوذ كبير في الساحة اللبنانية فأصبح هذا يشكل تهديدا للملكة العربية السعودية والتي تسعى للاحتفاظ بنفوذها ودورها في لبنان وعليه فبفك الارتباط السوري على لبنان تصبح السعودية هي المهيمنة والمؤثرة على لبنان .

(2) فك الارتباط في العلاقات السورية-الإيرانية .

تعتبر العلاقات الإيرانية من أقدم وأقوى التحالفات في منطقة الشرق الأوسط وعليه أصبح هذا التحالف يشكل عامل تهديد لسعودية .

(3) إيجاد أرضية لإعادة اتفاق الطائف في لبنان عبر إضعاف حزب الله .

(4) موازنة الدور القطري عربيا وإقليميا .

أصبحت قطر في الآونة الأخيرة لها دور سواء في المنطقة العربية أو الإقليمية استطاعت من خلاله التأثير في مجرى العديد من المسائل ونتيجة لهذا أحست السعودية أن دورها بدأ بالتراجع فبدأت بالتدخل في النزاعات والخلافات التي تحدث إقليميا وعربيا من أجل أن تصبح موازية للدور القطري .

(5) المحاولة لإبعاد إيران من المنطقة وإضعافها من خلال إسقاط نظام بشار الأسد .

(6) سعي السعودية إلى إقامة نظام سلطوي سني مستقر في سوريا يكون شريكا لمنطقة الخليج¹.

2 – مجالات دعم السعودية للمعارضة السورية :

بعدما أعلنت السعودية موقفها من الأزمة السورية شرعت في دعم المعارضة السورية ويمكن حصر مجالات الدعم في :

(1) الدعم الدبلوماسي للمعارضة السورية سواء إقليميا ودوليا .

حيث دعت السعودية في جامعة الدول العربية في العديد من المرات إلى تجميد عضوية سوريا في الجامعة ومنح المقعد السوري للمعارضة السورية .

(2) الدعم العسكري للمعارضة السورية .

قامت السعودية بدعم المعارضة السورية بالسلاح من أجل تحقيق التوازن مع النظام السوري وتمويل الجماعات الإسلامية المتواجدة المقاتلة في سوريا .مثال :كشفت صحيفة فروغ نيوز البلغارية عن توجه أربع طائرات محملة بالسلاح من بلغاريا إلى السعودية من أجل تدعيم المعارضة السورية بها².

¹BENEDETTA BERTI YOEL GUZANSKY, SAUDI ARABIAS FOREIGN POLICY ON IRAN AND THE PROXY A NEW CHAPTER ,

<http://www.israelcfr.com/documents/8-3/benedetta-berti-and-yoel-guzansky.pdf>

²:Ibid

الختمة

وبعد عرضنا للمحددات المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية وتطرقنا للأزمة السورية وموقف كل من إيران والسعودية من هذه الأزمة قمنا باستخلاص العديد من النتائج .

- كلتا الدولتان تقعان في منطقة تعاني العديد من الأزمات والتوترات وعدم الاستقرار مما يؤثر ذلك على الأمن القومي لهما .
- تسعى كل من إيران والسعودية إلى لعب دور إقليمي في المنطقة حيث ترى كلدولة أنها أحق بالقيادة .
- كل من إيران والسعودية هي دول ريعية .
- كل من الدولتين تستخدمنا المحدد الديني من أجل تبرير سلوكات السياسة الخارجية .
- كلتا الدولتان تسعى للحفاظ على مصالحها في سوريا وذلك بدعمها لطرف المؤيد له .
- الاختلاف في الموقف تجاه الأزمة السورية حيث تدعم إيران النظام السوري وترى أنه الأحق وعدم وجوده في الحكم سيؤدي إلى نتائج وخيمة ، في حين ترى السعودية أنه يجب على الأسد التنحي والرحيل حيث تقوم بدعم المعارضة السورية وترى أنها أحق بالحكم .
- التضارب في المصالح والرؤى .
- الاختلاف حول حل الأزمة السورية .

قائمة المراجع:

أولا :باللغة العربية .

دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية .

أ- الكتب :

(1) أحمد خميس بسيوني، هبة الله ،فلسفة العلاقات الدولية،الإسكندرية:دار الوفاء للطباعة

والنشر،2012.

(2) حمادة ، أمل ،الخبرة الإيرانية – الانتقال من الثورة إلى الدولة – ، بيروت : الشبكة العربية

للأبحاث والنشر ، 2008 .

(3) حسن العتيبي،منصور،السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979 –

2000)،دبي:مركز الخليج للأبحاث،2008 .

(4) صادق إسماعيل،محمد،من الشاه إلى نجاد...إيران...إلى أين؟ ،القاهرة:دار العربي

للنشر والتوزيع، ب.س.ط.

(5) عباس أحمد النداوي،خضير،الإستراتيجية النفطية الأمريكية في دول حوض بحر

قزوين،عمان:دار دجلة للنشر والتوزيع،2014 .

(6) عبد المنعم مسعد،نيفين،صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية،بيروت:مركز

دراسات الوحدة العربية،2001 .

(7) عبد الناصر،وليد،إيران – دراسة عن الدولة والثورة – ،القاهرة :دار الشروق ، 1997 .

(8) فهد النفيسي، عبد الله، إيران والخليج... دياكتيك الدمج والنبذ، ب.د.ب ، ب.د.ن ، ب.س.ط

(9) الكاتب، أحمد، تطور الفكر السياسي الشيعي — من الشورى إلى ولاية الفقيه ، ب.د.ب ، مكتبة

النافذة، ب.س.ط .

(10) مصباح، عامر، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث — دراسة حالة المملكة العربية

السعودية — ، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع ، 2007 .

(11) النعيمي ، أحمد، النظام السياسي في إيران، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2014

(12) واكيم ، جمال ، صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيو سياسية لأزمة 2011

، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013 .

(13) وشتانبرغ، غيدو، "علماء الدين الوهابيين والدولة السعودية (من عام 1745 إلى يومنا هذا

)"، في المملكة العربية السعودية في الميزان — الاقتصاد السياسي والمجتمع والشؤون

الخارجية ، بول آرتسوغيردنونمان، محرران ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013.

ب — المقالات:

(1) سنيقرة، عز الدين، "إيران تدق الطبول من يستطيع إغلاق مضيق هرمز"، مجلة المجلة

، عدد 1569 (2012): 24 — 28 .

(2) عليوي، حسين وإيسر الياسري، "الأزمة السورية والمواقف الدولية"، مجلة الكوفة للعلوم

القانونية والسياسية، عدد 17 (2013): 404 — 419 .

(3) محمد العامري، ابتسام، "الأزمة السورية — قرارات في تأثيرات البعد الإقليمي"، مجلة

الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، عدد 17 (2013) : 219 — 237 .

ج — الموسوعات :

(1) أبو حجر، آمنة، موسوعة المدن الإسلامية، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.

د — الرسائل الجامعية :

(1) العطري، ميلود. "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد

الحرب الباردة". مذكره ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ، 2008/2007 .

هـ — المواقع الإلكترونية :

(1) _____، "مؤتمر السلام " جنيف 2" وتحديات البيئة المحلية والإقليمية ،"

<http://www.dohainstitute.org/file/Get/d459e738-1cc1-4529-9df1-13024d905493.pdf>

(2) _____، "اتفاق جنيف 1"،

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/1/26/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%811>

(3) _____، "إيران تجبر المالكي على دعم الأسد ب 10 مليارات دولار"،

<http://islammemo.cc/akhbar/arab/2011/08/02/131127.html>

(4) بدوي، تامر، "الدولة الريعانية في إيران: عائدات النفط النمو والتضخم"،

<http://studies.aljazeera.net/reports/2014/06/201465115628174474.htm>

(5) جبار علاي، ستار، "دور المرشد الأعلى في تحديد توجهات السياسة الخارجية"،

<http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&ald=92269>

(6) حسين باكير، علي، "الثورة السورية في المعادلة الإيرانية - التركية. المأزق الحالي

والسيناريوهات المتوقعة"،

<http://www.dohainstitute.org/file/Get/78e668c5-4dfa-40ea-adae-f0d30d004972.pdf>

(7) بن عبد الله المنصور منصور، "كيف تأهلت السعودية لإنهاء حرب لبنان باتفاق الطائف،"

<http://archive.aawsat.com/leader.asp?article=67560&issueno=8395>

(8) عمر، الحسن، "دول الخليج والأزمة السورية : مستويات التحرك وحصيلة المواقف،"

<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/201262873127604373.htm>

(9) معن، فهد، "الثورة السورية قصة البداية ،"

https://www.omrandirasat.org/sites/default/files/الثورة%20السورية%20قصة%20البداية_0

(10) أبو هلال، فراس، "إيران والثورات العربية: المواقف والتداعيات ،"

<http://www.dohainstitute.org/file/Get/dd2ac89c-2c80-45f2-9c3e-bea1c815a6f5.pdf>

(11) ولد أحمد سالم، سيدي أحمد، "الولي الفقيه..... الدور والصلاحيات،"

[/http://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2004/2004/10/3](http://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2004/2004/10/3)

ي – المحاضرات المرئية (يوتيوب).

(1) قناة الإخبارية السعودية، كلمة الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية

في جنيف 2 ،

. <https://www.youtube.com/watch?v=5Za4CM72rGM>، 2015/ 4/5

ثانيا : باللغة الأجنبية :

.....,SAUDI FOREIGN POLICY THE POLICY OF PRLNCIPLES

<http://bdi.mfa.government.bg/download/algamdi.pdf>

.....,THE ONTOLOGICAL IN SECURITY OF SIMILARITYI WAHHHABISM

VERSUS ISLAMISM IN SAUDI FOREIGN POLICY

<http://www.giga-hamburg.de/en/system/files/publications/wp-263-online.pdf>

BENEDETTA BERTI YOEL GUZANSKY SAUDI ARABIAS FOREIGN POLICY

ON IRAN AND THE PROXY A NEW CHAPTER

<http://www.israelcfr.com/documents/8-3/benedetta-berti-and-yoel-guzansky.pdf>

فهرس المحتويات:

إهداء

شكر

مقدمة 4-2

الفصل الأول : محددات السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية.

المبحث الأول :المحدد الجيوبولتيكي للسياسة الخارجية الإيرانية والسعودية..... 7

ü المحدد الجيوبولتيكي للسياسة الخارجية الإيرانية 10-8

ü المحدد الجيوبولتيكي للسياسة الخارجية السعودية 12-11

المبحث الثاني :المحدد الديني للسياسة الخارجية الإيرانية والسعودية 13

ü المحدد الديني للسياسة الخارجية الإيرانية 18-13

ü المحدد الديني للسياسة الخارجية السعودية 21-18

الفصل الثاني :تقاطعات وتجذبات دوائر السياسة الخارجية الإيرانية والسعودية تجاه الأزمة السورية .

المبحث الأول : الأزمة السورية 24

(1) بداية الأزمة السورية 25-24

(2) أسباب الأزمة السورية..... 27-25

ü أسباب سياسية 26-25

ü أسباب اجتماعية واقتصادية 27-26

(3) أطراف الأزمة السورية 28-27

ü الأطراف الداخلية 27

ü الأطراف الإقليمية 28

28.....	ü الأطراف دولية
33-29.....	(4 مبادرات حل الأزمة السورية
29.....	ü مؤتمر جنيف 1
33-30.....	ü مؤتمر جنيف 2
34.....	المبحث الثاني: الرؤية الإيرانية للأزمة السورية
36-35.....	(1 أسباب مساندة إيران للنظام السوري
38-37.....	(2 مجالات الدعم الإيراني للنظام السوري
37.....	ü إعلاميا
38.....	ü اقتصاديا
38.....	ü عسكريا
40.....	المبحث الثالث: الرؤية السعودية للأزمة السورية
42.....	(1 أسباب مساندة السعودية للمعارضة السورية
43.....	(2 مجالات الدعم السعودي للمعارضة السورية
43.....	ü الدعم الدبلوماسي
43.....	ü الدعم العسكري
45.....	الخاتمة
53-47.....	قائمة المراجع
.....	فهرس المحتويات